ما هي العلاقة بين قانون استقلالية البنك المركزي التونسي وتخفيض قيمة الدينار ومشروع قانون الصرف الجديد؟

منذ أن اعْتُمِد قانون استقلالية البنك المركزي سنة 2016، يتخذ البنك المركزي التونسي قراراته بشكل مستقل عن الاستراتيجيات الأخرى المتعلّقة بالماليّة العموميّة أو ميزانية الدولة أو التنمية القطاعيّة. كما تشهد البلاد أعلى مستوى للتضخم منذ ثلاثين عاما مع تراجع مستمر في قيمة الدينار ونقص في المواد الأساسية. في هذا الإطار نظّم المرصد التونسي للاقتصاد يوم الخميس 2023/06/22 ندوة بعنوان "العلاقة بين قانون استقلالية البنك المركزي وتخفيض قيمة الدينار ومشروع قانون الصرف الجديد".

أدارت الجلسة الأولى المتعلّقة بفهم الإصلاحات المتعلّقة بالسياسة النقدية صبرا شرايفة عن المنصة التونسية للبدائل بمشاركة كلّ من وليد بسباس باحث في الاقتصاد السياسي عن جمعيّة الورشة الاعلاميّة للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة وأماني سيك علي محلّلة سياسات عموميّة بالمرصد التونسي للاقتصاد وآرام بالحاج الخبير الاقتصادي عن المعهد الدولي للتحولات الديمقراطيّة.

التخفيض لمصلحة من؟

أوضحت أماني بن سيك علي عن المرصد التونسي للاقتصاد في مداخلتها أنّ الهدف من هذه الندوة ومن عمل المرصد عموما في دمقرطة السياسات العامّة هو أن يفهم الناس ماذا يحدث في البلاد خاصّة حين تُهدَّدُ حقوقهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة، كما فسّرت أسباب فقدان الدينار لـ 52% من قيمته منذ 2011، قائلة بأنّ "تخفيض قيمة الدينار هو سياسة مقصودة من الهيكل المكلّف بالسياسة النقدية للدولة أي البنك المركزي، في انصياع لإملاءات صندوق النقد الدولي. فحتى تنال الدولة قروضا من الصندوق عليها أن تُطبق شروطه المُسبقة. ويبرّر البنك المركزي سياسة التخفيض هذه بأنّها ستحسن من الميزان التجاري وستخفف من ضغوط التضخم وستزيد من معدلات تغطية الاحتياطات الدوليّة، إلّا أن الأرقام أثبتت سوء هذا الخيار فقد فاقم هذا التخفيض من أزمات البلاد الاقتصادية والاجتماعيّة علاوة على تداعياته الوخيمة على المنشآت العموميّة الاستراتيجية وعلى خِدْمة الدين ومسّه من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للناس. أما عن السياق الحالي فقد أفادت المتدخلة بأنّ هناك مشروع جديد حول مجلة الصرف غير واضح المعالم لحدّ الآن.

سُلْطة جديدة؟

أمّا الباحث في الاقتصاد السياسي وليد بسباس فقد ركّز في مداخلته على ضرورة أن يخضع البنك المركزي مجدّدا لسلطة الدولة معتبرا أن إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي خلق سلطة جديدة في البلاد: سلطة نقدية، هدفها إضعاف سيطرة الدولة. كما فسّر المنطق التقني من وراء سياسة التخفيض؛ يروّج البنك المركزي ومن ورائه صندوق النقد للفكرة القائلة بأن تخفيض

العملة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي سيحدّ من استهلاكها ومن ثمة توريدها، كما سيشجع على التصدير، إلّا أنها فكرة مغلوطة: فأهم واردات الاقتصاد التونسي هي حاجيات أساسية كالوقود والحبوب أما الصادرات ففي أغلبها مواد أوليّة وفلاحيّة يُحدّد سعرها في الأسواق العالميّة. كما أوضح الباحث أنّ الإطار العام لهذه الإجراءات هو إطار ليبرالي يسعى لفصل السياسي عن الاقتصادي. يفترض منظرو هذا التّوجه بأنّ العملة مُحايدة وهو ما أثبتت العلوم والتجارب التاريخية عكسه فالعملة رابط اجتماعي ولها تأثير مباشر في الاقتصاد. استأنس بسباس بالتجربة التونسية نفسها في الستينيات حين ضخّ البنك المركزي الأموال لتمويل مشاريع الدولة الحديثة، أما إجابة عن السؤال ماذا سيحدث لو حُرّر الدينار قال بسباس "سنتحوّل إلى لبنان جديد" كما نبّه من خطر الأموال الساخنة.

استقلاليّة؟ نعم ولكن...:

من جهته قال السيد آرام بالحاج ممثل معهد التحولات الديمقراطيّة بأنّ ما يحصل هو انحدار لقيمة الدينار بموافقة السلطات النقدية والسلطات السياسية، مُعتبرا بأنه من المُهم أن يكون للبنك المركزي استقلاليته، ولكن يجب ألا تكون هذه الاستقلالية على المنوال الغربي الذي بإمكاننا استخلاص الدروس من تجربته. كما أشار كذلك إلى ضرورة إعادة النظر في دور البنك المركزي وتحميله مسؤولية قراراته ومحاسبته. يرى بالحاج الحلّ في انخراط سياسة سعر الصرف في سياسة اقتصادية شاملة، وفي تقييم القرارات والسياسات المتّبعة، وفي إعداد أرضيّة جديدة لسياسة جديدة واقترح هذا الأخير أن تفرض الدولة على المؤسسات المُصدّرة أن تبيع جزءا من عملتها الصعبة للدولة التونسية وأن تتخذ إجراءات تحمي العملة من التدهور، أما على المدى المتوسط والبعيد فيرى بالحاج ضرورة اصلاح المؤسسات العموميّة بتوجهات اجتماعيّة ديمقراطيّة.

وقد تفاعل المشاركون مع مداخلة ممثل معهد التحولات الديمقراطية، فرأى وليد بسباس فيه تناقضا إذْ لا يمكن الحديث عن انسجام قرارات البنك مع السياسة الاقتصادية للدولة وهذا الأخير لا يخضع لسلطتها. كما بيّن بأنّ الدولة مكبّلة طالما هي ملتزمة بالإصلاحات الهيكلية لصندوق النقد الدولي، معتبرا بأنّ المشكلة مشكلة سياسة عامّة ومشكلة علاقة غير متكافئة مع بلدان الشمال. تساءل بسباس أيضا عن دوافع تغيير مجلة الصرف.

أمّا أماني سيك علي فاعتبرت بانّه لا مفرّ من التطور نظرا للتغيرات الحاصلة في الداخل والخارج، ولكن مع مراعاة حقوق الناس ومصالحهم. كما دعت إلى إعادة التفكير في قانون استقلالية البنك المركزي، وإلى عقد حوار اجتماعي حول مجلة سعر الصرف وإلى العمل على تحقيق السيادة الغذائية والطاقية وإعادة النظر في منوال التنميّة

أضاف آرام بالحاج بأن الوضعية الحالية تتطلب توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لكن بشروط مغايرة معتبرا أنّ الإشكال في كفاءة المفاوض التونسي، كما شدّد على ضرورة اصلاح المؤسسات العموميّة.

عقّبت صبرا شرايفة على مداخلة بالحاج قائلة بأنّ التاريخ أثبت أنّ كل البلدان التي مرّ بها صندوق النقد والبنك الدولي لم يُخلّفا شيئا فيها غير الخراب. "لم نجن منهم إلا الفقر والآلام." وتساءلت هل يمكن لتونس أن تفاوض بأريحية وهي في هذه الوضعية الاقتصادية؟

تفاعل الحضور مع المداخلات فتسائل أحدهم عن هويّة المفاوضين التونسيين في اجتماعات هيكلة الديون مع المؤسسات المالية. وعبّر آخر عن استيائه من الوضع الحالي إذْ لا تستطيع، حسب تعبيره، الدولة التونسية أن تتصرف في أموالها وهي مُجبرة على الاقتراض من البنوك الخاصّة بنسبة فائدة تقدّر ب 14% وليس لها الحق في الاقتراض من البنك المركزي بنسبة فائدة تُقدّر ب1%. مُضيفا بأنّ تاريخ المالية لم يُدرّس بدقة في تونس، فهناك صراع بين القطاع العام والقطاع الخاص ومن يكسب هذا الصراع هو الذي يقرر المالية، وقد كسبه القطاع الخاص سنة 2016 حينما تقرّر منح الاستقلالية للبنك المركزي. كما اعتبر المُتحدّث أننا في مواجهة نخبة جاهلة بالمالية.

تساءل مشارك آخر عن الفائدة من الشركات المصدّرة كليًّا إذا لم ترجع من مداخيلها للدولة معتبرا بأنّه من الضروري أن تُلغى التفرقة بين النظام المقيم وغير المقيم فقد صارت تونس حسب تعبيره وكرا لتبييض الأموال فبعض هذه الشركات تختصّ في بيع الفواتير دون تقديم أي خدمات . تتطلب المسألة حسب رأيه تدخّلا تشريعيا. كما يرى بأنه من الأوْلى على الدولة أنْ تلاحق 91% من العُملة الصعبة الداخلة للبلاد عبر السوق الموازية وأن تكوّن خبراء في أسعار التحويل.

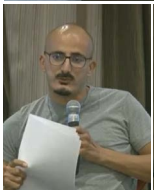

خوْف الطِّباعة

في تفاعل مع سؤال آرام بالحاج عن ماهية البديل إن لم توقع تونس مع صندوق النقد هل البديل هو طباعة العملة، أجابت مُسيّرة الجلسة بأنه لم يقع في تاريخ تونس أن التجأت السلطة إلى الطباعة كحلٍّ حتى في أحلك أزماتها، أما وليد بسباس فأجاب بأنّه لا ضير في ذلك مستشهدا بما حصل بعد الاستقلال حين وفرت الدولة المال لإنشاء المؤسسات. وتسائل بسباس عن مآل الأموال الموجودة: هل يستفيد منها صغار الفلاحين؟ هل تذهب إلى الاقتصاد الحقيقي؟ هل من المعقول بألّا تعطي الدولة الفلاحين ثمن القمح؟ من واجب الدولة، حسب بسباس، أن توفر الأموال لسدّ احتياجات الناس.

تدخّل مشارك آخر مُعارضا ما صرّح به بسباس معتبرا بأنّه يجب الفصل بين السياسة النقدية وسياسة الميزانية، الأولى مسؤولية البنك المركزي والثانية مسؤولية الحكومة.

الجلسة الثانية: تحليل أثر تخفيض قيمة العملة، تسليط الضوء على مخاطر الإصلاح الجديد

شارك في الجلسة الثانية كلّ من نوفل عمير رئيس النقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصّة وعبد الرزاق حواص من الجمعية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأحمد هرماسي رئيس جمعية uprodit freelancers. أدارت الجلسة فتحية بن سليمان عن المرصد التونسي للاقتصاد.

تداعيات كارثية على الصيدلية المركزية

تحدّث نوفل عميرة رئيس النقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصّة حول تأثير تخفيض الدينار على تواجد الأدوية موضحا بأن الصيدلية المركزية هي الهيكل المخوّل لاستيراد الدواء بالعملة الصعبة وأنّ أي تغيير في سعر الصرف يؤثر عليها مباشرة وهو ما حصل مع تخفيض قيمة الدينار حيث لم يعد للصيدلية المركزية هامش ربح وصارت تعمل كصندوق دعم للمواطنين لأنّ الدولة ومنذ 25 جويلية 2021 منعت أي زيادة في أسعار الدواء، كما تجاوزت فترة تسديدها لفواتيرها الأربعة عشر شهرا مقابل ثلاث شهور عالميا مما جعل شركات الأدوية ترفض التعامل معها وهو ما تسبب في نقص في عديد الأدوية، علاوة على الصعوبات التي تتعرض لها في دفع الأجور. أردف عميرة بأنّ قطاع التصنيع المحلي يعاني أيضا من تخفيض العملة لأنّ أغلب الآلات والمواد الأوليّة المستخدمة لإنتاج الأدوية الجنيسة مستوردة من الخارج بالعملة الصعبة، وقد توقفت عديد المصانع عن الإنتاج نتيجة لما تكبدته من خسائر، وأحصى هذا الأخير 600 دواء موجود في الأسواق تكلفته أعلى من سعره. ومن المفارقات التي ذكرها عميرة في معرض حديثه؛ أن الدولة تُعفي الأدوية المستوردة من الضريبة على القيمة المضافة بينما تُخضع لها المنتوج التونسي أي تدعم الدولة المستورد ولا تدعم المحليّ. تطرّق رئيس النقابة كذلك للدين الضخم للصندوق الوطني للتأمين على المرض 8 مليار الذي لم يُسدّد إلى حدّ هذه اللحظة. الحل حسب رأيه في تغطية اجتماعية كاملة من مؤسسة ثانية غير الصندوق الوطني للتأمين على المرض وفي التوقف الفوري عن البيع بالخسارة حسب تعبيره.

عُملة صَعْبة ودوْلة أصعب !

تحدّث أحمد هرماسي رئيس جمعية uprodit freelancers في مداخلته عن الصعوبات التي تعترض freelancers في تونس وأوّلها عدم الاعتراف الرسمي، إذْ تندرج هذه الفئة مُجبرة ضمن الاقتصاد الموازي. وحسب دراسة قامت بها الجمعية المذكورة أعلاه؛ هناك 120.000 شخص صرّحوا بأنّهم باعثون أحرار يعملون دون أي إطار قانوني ولا يتمتعون بأيّ تغطية اجتماعية أو أي حماية قانونية مما يجعلهم عرضة للتحيّل. أمّا المشكلة الأكبر حسبه فهي العملة الصعبة؛ إذْ تتعامل الأغلبية مع حرفاء من الخارج، ولكنهم أوّلا، لا يجدون طريقة قانونية لإدخال هذه الأموال إلى تونس وثانيا، يفضّلون تركها في حسابات بالخارج خوفا من الضرائب المرتفعة وما عبر عنه هرماسي بتشفي سلطات المراقبة الجبائيّة. اختتم هرماسي مداخلته بعرض شريط مصوّر يلخّص وضعية الباعثين الأحرار في تونس قائلا: " هناك عدم فهم وعدم رغبة في التدخل والتغيير."

لخّصت مسيّرة الجلسة المداخلات الثلاثة مستنتجة بأنّ السياسة النقدية للدولة تُعيق الدور الاجتماعي للدولة عبر مؤسسات كالصيدلية المركزية وصناديق التغطية الاجتماعيّة، وتُحطّم في النسيج الاقتصادي، ولا تتكيف مع المهن الجديدة والقطاع الإبداعي.

لاحظت إحدى الحاضرات في الندوة بأنّ الدولة تسمح بتدهور قيمة الدينار رغم مفاقمته لهشاشة المواطنين ودون مراعاة حقوقهم مُدعيّة بأن غايتها تحرير الاقتصاد، ولكنّها في المقابل ترفض تحرير هذا الاقتصاد حين يتعلّق الأمر على سبيل المثال بالباعثين الأحرار. وتساءلت كيف نخلق نظام يحفظ حقوق الناس وحسن سير القطاعات دون ظلم قطاع على قطاع. كما تساءل نائب الشعب بلال المشري عن المقاربة التي تقترحها جمعية uprodit freelancer لإيجاد حل ناجع لا يفتح الباب قانونيا لتبييض الأموال.

تفاعل المشاركون مع تدخلات الحاضرين؛ فسّر حواس عدم رغبة الدولة في تغيير أو نصّ بعض القوانين الاقتصادية، سواء تعلّق الأمر بالباعثين الأحرار أو المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بخشيتها من أن "تهرب الأمور من يدها" فهي تريد المحافظة على سيطرة نفس الأطراف والعائلات على النسيج الاقتصادي ودعا كلّ الأطراف إلى العمل من أجل تغيير كافة القوانين البالية التي يرجع بعضها لحقبة الاستعمار.

أما بالنسبة لهرماسي فيجب أن تُعالج المسائل كل على حدى وعلى المُشرّع أن يقوم بواجباته ويقترح القوانين الملاءمة لحلحلة الوضع. نوّه هرماسي كذلك بالتفاعل الحاصل مؤخرا بين الجمعية وبعض إدارات الدولة آملا أن يُترجم إلى أفعال على أرض الواقع. كما ضربت بن سليمان مثلا البنك المركزي الهندي الذي اتخذ إجراءات قطاعيّة خاصّة. أمّا عميرة فتدخل قائلا بأنّ تونس قادرة مع جنوب افريقيا، على تغطية حاجيات افريقيا من الدواء التي تمثل 1% فقط من الاستهلاك العالمي وهناك محاولات من القطاع الخاص التونسي في الانتشار في القارّة دون أي دعم من الدولة مُعْتبرا أن أهم الإشكالات تتعلق بالحد الأقصى المسموح به لإخراج العملة الصعبة وفي غياب اتفاقيات تجنُّب الازدواج الضريبي مع هذه البلدان وكذلك في تدهور قيمة الدينار فيفضّل المستثمر التونسي ترك مرابيحه في الخارج على أن يخسر في فارق العملة.

توصيات وحلول مقترحة

اختُتِمت الجلسة بالحديث عن الحلول والتوصيات والمقترحات. اشتكى حواص في هذا الإطار من تعامل الدولة التي تعيق كل المقترحات مُعْتبرا بأن المشكل الحقيقي في الدولة العميقة المُمسكة بكل مفاصل الدولة، مقترحا بأن تتم الاستفادة من تجارب وقوانين الدول المشابهة لخلق ترسانة قانونية جديدة وأن تقوم أجهزة الرقابة بدورها. وتفاعل الحضور مع اقتراحات السيد حواص فأفاد أحد الحضور بأنّه تمّ التراجع عن قانون الباعث المستقل بسبب مساسه بمبدأ المساواة كما نادى بضرورة تحيين وزارة المالية لتصنيف الأنشطة.

من جهتها قالت ممثلة المنصة التونسية للبدائل بأنه لا بدّ من وجود بديل ثالث، وأن اللجوء إلى المؤسسات المالية العالمية ليس قدرا محتوما كما أنّه من الضروري تمكين الفاعلين الاقتصاديين المحليين وحلّ مشاكلنا من منظورنا الوطني وليس من منظور الخارج الذي يحاول عبر إملاءاته فرض سيطرته. استدركت شرايفة قائلة: لكن، على المجتمع المدني ألّا يحلّ محل الدولة وألّا يسلب الدولة دورها الرقابي والتشريعي وعلينا أن نخرج من صراع القوى مع الشركات المسيطرة المرتبطة بالخارج.

وفي علاقة بتحرير سعر الصرف قال هرماسي بأنّه لا ينبغي التعميم ويجب أن تُدرس الحالات كل على حِدى.

في الختام شدّدت بن سليمان على ضرورة مراجعة قانون استقلالية البنك المركزي بتقييم مدى فعاليته وإعادة النظر في مهامه وآليات عمله، كما أكّدت على أهميّة إرساء سياسة عامّة موّحدة وشاملة في إطار تشاركي ترعى حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية وتسعى للخروج من جلباب صندوق النقد والمؤسسات المالية الدولية فالسياسة النقدية موضوع سيادي بامتياز.